أ.بن شيخ عبد الرحمن
المركز الجامعي- تيسمسيلت-

الملخص:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كبرى أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول. ومع تنامي العولمة في كل مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية، وما انجر عنها من أثار، إذ عملت على تسخير العلم في خدمة الإنسان والحضارة. الشيء الذي يجعل الدول مطالبة بتطوير قدرة اقتصادها الوطني على المنافسة في الاقتصاد العالمي لمواجهة معطيات الواقع الحديث.

وفي ظل المعطيات الحديثة، ساهمت التكنولوجيا وإدارة المعرفة، في إيجاد منتجات أخرى حلت محل موارد الانتاج الطبيعية المعروفة، مما أدى إلى إعادة ترتيب الدول في الاقتصاد العالمي نتيجة التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات، على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداماً للمواد الأولية الخام، ويبرز من خلال ذلك التأثير بين التحول إلى مجتمع المعرفة والنمو الاقتصادي.

Résumé :

L'économie mondiale à connu un grand changement causant un changement radicale de l'environnement d'activité des payés.

La mondialisation et son l'impacte sur l'aspect social et économique à nécessité de consacrer la science au profil de l'être-humain et la civilisation, et ce oblige l'état de développer son économie national.

La gestion des connaissances a participé dans le reclassement des payés dans l'économie mondial, où se montre par l'influence sur la société des connaissances et la croissance économique.

مقدمة:

خلال العقد الأخير من القرن العشرين شهد الاقتصاد الدولي تحولات كبرى، والتي أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول وتهديد مصير الدول خاصة تلك الأقل تقدماً[1]. ثم إن العولمة وما أفرزته من تحولات اجتماعية واقتصادية، عملت

على تسخير العلم في خدمة الإنسان والحضارة. وفي هذه المرحلة تصبح الدولة مطالبة بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني، وذلك بتطوير أسواق العمل الإستراتيجي والتدخل في جميع العناصر الفاعلة لتقوية تنافسية المشروعات قصد تحسين قدرة الاقتصاد الوطني ومواجهته لمعطيات الواقع الحديث[2].

إن فلسفة أي اقتصاد تقوم على الإنتاج، وفي ظل المعطيات الحديثة، ساهمت التكنولوجيا والتحول الإنساني إلى مجتمع المعرفة، في إيجاد منتجات وسيطة حلت محل بعض الخامات الطبيعية، مما أدى إلى تضاؤل أهمية بعض البلدان في التجارة العالمية، ودفع بدول أخرى إلى المقام الأول نتيجة التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات، على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداماً للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة.

ونعالج في هذه المقالة، علاقة التأثير بين التحول إلى مجتمع المعرفة والنمو الاقتصادي، ضمن الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير إدارة المعرفة في النمو الاقتصادي؟**

وتبرز أهمية الموضوع وأهدافه من خلال:

- دراسة آليات تطوير القدرة التنافسية للدول في الاقتصاد العالمي.
- إبراز أهمية العلم والمعرفة كعنصر أساسي ضمن منظومة عوامل الإنتاج.
- تحديد انعكاسات الاهتمام بإدارة المعرفة على المستوى الاقتصادي الوطني والعالمي.

محاور الموضوع:

- المراحل التاريخية للتطور نحو مجتمع المعرفة.
- إدارة المعرفة ضمن المفاهيم الإقتصادية الجديدة.
- البعد المعرفي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي.
- أنموذج الإقتصاد الجزائري نحو مجتمع المعرفة.
- استنتاجات عامة وتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الجديد، مجتمع المعرفة، النمو الاقتصادي، إدارة المعرفة، .....

المراحل التاريخية للتطور نحو مجتمع المعرفة:

يعرف تقرير التنمية البشرية العربية لعام **2003** مجتمع المعرفة بأنه: ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات

المجتمع: الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة. وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية أي بإقامة التنمية الإنسانية[3].

فمجتمع المعرفة إذن حالة من الإمتياز الفكري والمعرفي والتقني، ومن التقدم العلمي والبشري، الأمر الذي شجع بعض المختصين على وصفه بـــ"الثورة المتعددة المعاني والاتجاهات"[4]. ويشار كذلك إلى أن مرحلة مجتمع المعرفة هي مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع الإنساني، أعقبت المرحلة الصناعية. حيث يسميها السوسيولوجي الأمريكي (**ألفين توفلر**) بـــ"الموجة الثالثة". والتي أعقبت حضارتين عرفتهما البشرية في تاريخها هما: موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة[5].

الشكل رقم (**10**): المراحل التاريخية لتطور المجتمع الإنساني.

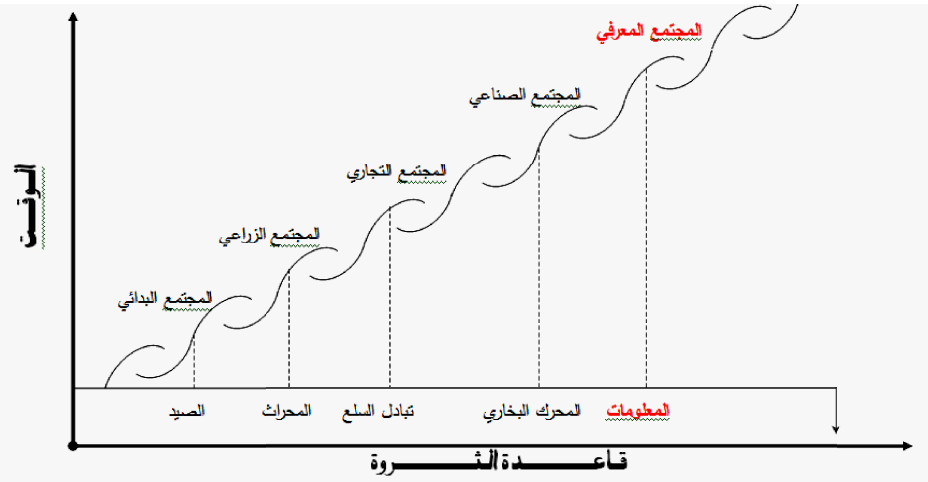

المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث، **2009**م، ص**12**.

ففي "مرحلة المجتمع الزراعي" تشكلت القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة. وفي "مرحلة المجتمع الصناعي"تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم بفروعه المختلفة. أما المرحلة الثالثة "مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة" فمن خصائصها الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية، الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات "الكمبيوتر وتطبيقاته"، وبين ثورة الإيصالات الرقمية وتطبيقاتها الشبكات "والإنترنيت" من جهة ثانية[6]. وإذا كان المجتمع الصناعي قد اعتمد على البخار، والفحم. ثم على النفط والكهرباء، والطاقة النووية، مثلما يعتمد على الرأسمال الذي يستعين بقوة الدولة لتأمين المواد الخام وفتح الأسواق، فإن مجتمع المعرفة يعتمد أساسا على العقل البشري، واكتشافه في الإلكترونيات الدقيقة، والذكاء

الصناعي، والاتصالات، والكمبيوتر، علاوة على إمكانية توليد المعارف والمعلومات، واختزانها مع إمكان استردادها وتوصيلها بسرعة الضوء إلى أي بقعة في العالم[7].

إدارة المعرفة ضمن المفاهيم الاقتصادية الجديدة:

كانت مؤشرات الاقتصاد الجديد، هي التغيرات في التجارة والاتصالات والتمويل والإدارة، "إن فكرة الاقتصاد الجديد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤثرات التقدم التقني على النمو الاقتصادي، ويشكل الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناقشات حول الأداء الاقتصادي عاملاً رئيسياً، وترفع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدلات النمو عبر ثلاث قنوات، القناة الأولى: تساهم قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **(ICT)**[*] مباشرة في النمو بفضل مردودها الخاص. القناة الثانية: هي الاستثمار المرتفع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ترفع قوة الإنتاج الكبير في الاقتصاد. القناة الثالثة: وهي "المؤثرات الجاذبية" كانتشار الإنترنيت ونشؤ التجارة الالكترونية التي تؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين تنظيم المؤسسات"[8]. ولقد ظهر هذا الاقتصاد الجديد – الاقتصاد المعرفي– وله قواعده الأساسية، وهي:

- الابتكار الذي يحدث تقنيات جديدة في المعلومات.
- التكنولوجيا التي ترفع الإنتاجية.
- الإنتاجية المرتفعة تزيد من الحد الأقصى لسرعة النمو.

ويقصد بالاقتصادات القائمة على المعرفة، "الاقتصادات التي ازدادت فيها بشكل ملحوظ حصة الأعمال الكثيفة المعرفة، وأصبح الوزن الاقتصادي لقطاعات المعلومات حاسماً، وتجاوز تص حصة رأس المال غير الملموس حصة رأس المال الملموس في المخزون الحقيقي لرأس المال"[9].

ويصف تعريف آخر اقتصاد المعرفة أنه: "نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية، وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، بحيث تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي"[10]. إن اقتصاد المعرفة حتى الآن هو أكبر أنواع الاقتصاد، يستمد خصوصيته من الدور الذي سيقوم به في المستقبل، وتتعلق اقتصادات المعرفة باقتصادات العرض والطلب، وبالتوازنات الحركية لآليات السوق، وبدوافع التطور والابتكار، والاكتشافات الحديثة،

وبظروف التحسين والتجديد، والمعرفة الأكثر أهمية وحيوية للمشروعات والشركات. ونشأت مع ذلك قوى اقتصادية جديدة، تدفع بشكل ارتقائي إيجابي قائم على [11]:

- إيجاد ا نظم تسويق منتجات جديدة تماماً، لم يعرفها العالم من قبل؛
- إيجاد ا نظم ابتكارية جديدة تماماً، لم يعرفها العالم من قبل؛
- إيجاد نظم إنتاج، وأسواق ومناطق تسويقية جديدة؛
- إيجاد طرق إشباع فعالة جديدة تماماً، لم يعرفها المستهلكون من قبل؛
- إيجاد واختراع مجالات نشاط وعمل جديدة؛
- إيجاد إطار كوني يضم كل البشر، وكل الأطراف.

تكونت الإقتصادات القائمة على المعرفة من ظاهر مزدوجة، متمثلة في زيادة حجم الإنفاقات الخاصة على الموارد المكرسة لإنتاج المعرفة ونقلها، من التعليم؛التأهيل؛البحث والتطوير؛التنسيق الاقتصادي. ظهور التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، مما دفع إلى إحداث مستوى عال في التقنية. إن تلاقي السببين السابقين أنتج اقتصادا متميزاً بالانخفاض الكبير في التكاليف، وإلى تنامي الأنشطة المكرسة للتجديد والابتكار والتغيير في النشاط الاقتصادي[12].

وباتت إحدى مقومات نجاح المؤسسات، القدرة على اللحاق بأحدث المتغيرات التي يشهدها عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فقد أدى التراكم الهائل في المعلومات إلى وجود حاجة ماسة إلى تنظيم وإدارة هذه المعلومات للاستفادة منها في تحقيق أهداف إستراتيجية المؤسسات، وتأسست فكرة إدارة المعرفة على أن المؤسسات ملزمة باستغلال ما لديها من معرفة، ويمكن اعتبار ظهور إدارة المعرفة في بدايات القرن الحادي والعشرين تطوراً من تطورات مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وتطوراً لعمليات إعادة التصميم الهندسي للأعمال في التسعينات، اعتمادا على دور تكنولوجيا المعلومات في توجيه الأعمال، وأنه يمكن أن تساهم بفعالية في تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال دور المؤثر على قدرة المؤسسة على المنافسة والتقدم والرقي[13].

والمعرفة هي ثروة اقتصادية تمتلك خصائص ثنائية مختلفة عن خصائص الثروات التقليدية، فهي تعمل على أن يكون بصفة عامة مردود اجتماعي مرتفع، وآلية قوية للنمو الاقتصادي[14]. وأصبحت المؤسسات تدرك أن المعرفة هي مورد مهم يستوجب تطبيق عمليات إدارية شبيهة بعمليات إدارة المعلومات، وإدارة المعرفة من أحدث المفاهيم في علم الإدارة، تؤثر على نوعية العمل وجودته، وهي من أهم عوامل النجاح في المجتمعات المعاصرة المليئة بالحيوية والنشاط بشكل غير محدود. ويمكن فهم إدارة المعرفة، بأنها جملة الأساليب الهادفة لتجاوز العوائق التي تحول دون تدفق المعرفة

واستثمارها في القرار والعمل، بهدف تحقيق ميزة تنافسية، وتحويل كميات كبيرة من بيانات المؤسسة إلى معلومات يمكن الوصول إليها، ونشر أفضل الممارسات. وكفاءة إدارة المعرفة تؤدي إلى تخفيض الزمن اللازم لإنجاز المهمات، وإلى تفادي مضاعفة الأعمال والجهد[15]. لذلك فإن المعرفة كما عرفها قاموس "ويبستر" أنها:" الفهم الواضح والمؤكد للأشياء، الفهم، التعلم، كل ما يدركه ويستوعبه العقل، خبرة علمية، مهارة، اختصاص وإدراك معلومات منظمة تطبق على حل مشكلة ما." وينظر إلى المعرفة كذلك أنها الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات، مع إمكانية المزاوجة مع المهارات والأفكار، والتبصر والحدس[16]. ويمكن تعريفها رياضياً، كما يلي[17]:

$$K = (I + T)^S$$

Knowledge = (Information + Technology)^Share.

حيث:- **K**: المعرفة، **I** : المعلومات، **T**: التكنولوجيا، **S**: التقاسم.

وعليه المعرفة هي المعلومات المتفاعلة مع التكنولوجيا التي يزداد تأثيرها ازديادا كبيراً عند تقاسمها. ويتدرج المفهوم الحديث إلى أن إدارة المعرفة تقوم على توفير المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المؤسسة، والمستفيدين من خارجها، حيث يركز على الاستفادة العليا من المعلومات المتوفرة، والخبرات الفردية الكامنة في عقول موظفي المؤسسة، لذا فإن أهم مميزات تطبيق هذا المفهوم الشامل هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تسهم في تنمية إدارة الأفراد ورفع كفاءة المؤسسة. وما حدث في الاقتصاد العالمي من سلسلة ردود الأفعال القائمة على المعرفة، تحدد أهداف إدارة المعرفة، ومنها[18]:

- التواصل عبر الحاسب الآلي، وسرعة جمع وتوزيع المعلومات بين الوحدات في بقاع العالم؛
- هيكلة عمليات الأعمال، بإتاحة المعلومات، وإعادة هيكلة المنظمات وإزالة الحواجز الوظائفية؛
- سوق العمل الإلكتروني (تحسين القرار، تبسيط الإجراءات والتركيز على صميم العمل)؛
- الإسهام في حل المشكلات التي تواجه المنظمات (هدر الوقت والأموال، عراقيل تقديم الخدمة)؛
- استثمار المهارات والقدرات العلمية (الاتصال المفتوح والإدارة المساندة، التطوير التنظيمي).

إن الاقتصادات القائمة على المعرفة أثرت على ازدياد كثافة أنشطة التجديد وتسارع التغيير، وهما يشكلان مصدراً لرفع متطلبات الشركات في مجال الجدارة والكفاءة. وبوجود تقانات المعلومات والاتصالات ظهرت علاقة طردية بين انطلاقة الأنشطة الكثيفة المعرفة وإنتاج التقانات الجديدة للمعلومات والاتصالات. ولقد أنتجت هذه التقانات ثلاث أثار على الاقتصاد[19]:

- سمحت بتحقيق مكاسب في الإنتاجية، من حيث معالجة المعلومات وتخزينها وتبادلها؛
- شجعت على قيام صناعات جديدة(الوسائط المتعددة- التجارة الالكترونية- البرمجيات-...)؛
- عملت على تبني نماذج تنظيمية جديدة، تحقيق استثمار أفضل وتوزيع المعلومات ونشرها.

البعد المعرفي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي:

تعمل التكنولوجيا والتقنية الحديثة على تشجيع الإنتاج والإنتاجية، كما تسمح بتحقيق جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة[20]. إن الأفكار والمعرفة والتكنولوجيا هي مدخلات في معادلات الإنتاج، والاقتصاد الجديد هو اقتصاد إبداع ومعرفة، وتتضح أهمية القفزة النوعية التي عرفها الاقتصاد العالمي من خلال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وما تقدمه للمجتمع من خدمات تعد لحد ذاتها تحدياً لعناصر الزمن والمكان والتكلفة، وقد تعاظم دورها بعد أن تم إدراك أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساساً على الموجودات الفكرية، وتحديداً على الأصول المعرفية والاستثمار فيها[21]، وقد دلت الدراسات إلى أن **34%** من النمو الاقتصادي يعزى إلى معارف جديدة[22]. وقد اعتبر البنك الدولي في إحصاءاته للعام **1999م**، أن المعرفة هي محور عملية التنمية، وبالتالي إن أي اتساع في فجوة المعرفة يقود إلى اتساع مماثل في فجوة التنمية[23]. وهذا التطور في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أحدث تغيرات في طبيعة الاقتصاد العالمي، إذ تزايد اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على المعرفة، وذلك من خلال:-

- تزايد نسبة المكون المعرفي في معظم السلع والخدمات؛
- تعاظم الصناعات والخدمات المبنية على التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة؛
- ارتفاع الصادرات في السلع كثيفة المعرفة،

ومن انعكاسات المشهد الاقتصادي الجديد، الاهتمام بالبحث والتطوير والتعليم والتدريب وازدياد الطلب على العمالة الخبيرة المتخصصة وتعاظم تأثير المعرفة على التنافسية والإنتاجية وكذلك البعدين المعرفي والتكنولوجي وخاصة ثقافة مبادرات الأعمال والابتكار وإدارة التغيير وإدارة المعرفة[24].

ومن النظريات الاقتصادية التي تشرح عوامل النمو الاقتصادي في اقتصاد المعرفة، "نظرية النمو الاقتصادي" التي طرحها «***Romer***» بشكلها المتكامل في التسعينات، وهي تربط الناتج المحلي الإجمالي (***Y=GDP***) بالمعرفة والمستوى التكنولوجي ***(A)***، وبرأس المال المادي والبشري (***K***) ، لتصاغ معادلة النمو في اقتصاد المعرفة وفق الشكل التالي:

ولتحقيق عناصر المعادلة السابقة ينبغي تطوير مستوى المنظومة التكنولوجية للدولة التي تشمل بدورها على عدة مركبات متشابكة أهمها:

- وجود الرؤية الوطنية اتجاه العلم والتكنولوجيا وبلورتها في قرار سياسي وسياسة وطنية واستيراتيجية تنفيذية؛
- وجود الثالوث الحلزوني المهتم بالتكنولوجيا أي الجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة والشركات، إضافة إلى المؤسسات؛
- وجود الأدوات الوسيطة بين عناصر الثالوث الحلزوني: رأس المال المبادر؛ حاضنات التكنولوجيا وحدائقها؛ مراكز التميز.

وفي كل مراحل تتبع مدى تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالبعد المعرفي والتكنولوجي، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتغلب دوماً على اليابان وأوروبا، أما بقية العالم فخطواته بدائية[25]. ويتميز قطاع صناعة المعلومات بارتفاع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كان يمثل ما نسبته **29%** سنة **1958**م، ووصل إلى نسبة مساهمة في حدود **34%** عام **1980**م، وقد تجاوز إسهام هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي **50%** لدى مجموعة بلدان المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية[26]. كما تزايدت الصادرات المعرفية بنسبة تتراوح بين **35%** و **45%** في الدول المتقدمة[27].

ما يمكن استنتاجه: أن ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة يسمح بإدراك أن هناك اتجاهات جديدة في تنظيم الحياة الاقتصادية الحديثة وقيادتها، فمحددات نجاح المشاريع والاقتصادات الوطنية تخضع أكثر من أي وقت مضى للقدرة على إنتاج المعرفة واستخدامها. فمتطلبات النمو الاقتصادي الحديثة المعتمدة على إدارة المعرفة جاءت نتيجة لدخول الإقتصادات العالمية في عصر ثورة تقنيات الاتصال والمعلومات والثورة الالكترونية، وتدفق المعلومات وسرعة الحصول عليها، واستخدامها. ويتجه العالم حالياً

نحو خلق أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل، مبني على قدرة تنمية رأس المال الفكري بما يشمله من تنمية الموارد البشرية استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وإدارة المعرفة، والأخذ بقواعد الرشادة الاقتصادية.

أنموذج الاقتصاد الجزائري نحو مجتمع المعرفة:

إن وضعية الاقتصاد الجزائري في نطاق تبني المعرفة تبين وجود خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخـــرى، حيث ترتفع نسبة البطالة بين المتعلمين وانخفاض الأجور الحقيقية. كما أن عدم قدرة التعليم على تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية جعلت الجزائر معزولة عن المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا.

إن ما تحوزه الجزائر حالياً من حيث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم النوعي والجيد والبحث والتطوير لا يؤهلها للتطور نحو مجتمع المعرفة، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي. فضعف البنية التحتية لتقنات الاتصال والمعلومات، والفقر الرقمي وتردي نوعية التعليم المتاح، وضآلة الإنتاج العلمي وغياب الابتكار، كلها عوامل تحد من فرص اندماج الاقتصاد الجزائري في اقتصاد المعرفة. وظهر أن الجزائر تحتل المركز **58** من حيث الجاهزية الرقمية، وذلك وفق لدراسة مؤسسة إيكونومست (**EIU**) والتي شملت **60** دولة[28].

ورغم هذا نرى أن هناك جهود ومبادرات لزيادة الوعي التكنولوجي ونشر الثقافة المعلوماتية، بقصد تقليص الفجوة الرقمية ودخول الفضاء المعرفي، حيث نشير إلى أن معدل نمو الناتج كان **2,4%**. ووصل معدل الحواسيب لكل **1000** شخص حدود **62,6%**. فالنتائج من خلال الدراسات والإحصائيات تضع اقتصادنا دون مستوى الطاقات القابلة للتوظيف، غير أنه يلاحظ تحسن في ميدان الإصلاحات المؤسساتية. وبحسب المخطط الخماسي **2010-2014**م، فإن **40%** من الإعتمادات مخصصة لتطوير التنمية البشرية، وما يعادل **250** مليار دينار لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم[29].

استنتاجات عامة وتوصيات

إن أهم **الاستنتاجات العامة** من الدراسة السابقة:

1. أن التكوين العلمي للثروة البشرية (تمكين المورد البشري من العلم والتحكم في تقنياته) أصبح من أكثر الأساليب التي تساعد الأمم على التنمية الاجتماعية

والاقتصادية والرقي الحضاري والمعرفي. وأصبح ذلك هو أداة الأمم المعاصرة في بسط سلطانها وسيادتها، ونحن نحتاج اليوم وفي المستقبل أن نعتمد على العلم وعلى صبغه بالطابع الإنساني.

2. اقتصاد المعرفة يقوم على الرأسمال البشري، فهو مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا، ولا مناص من اتخاذ قرارات عملية لاسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيأ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل والإبداع.

3. على كل اقتصاد أن يصنع فرص نجاحه اعتمادا على ذاته في الأساس، إذ تعتمد التنمية على قدرة التفاعل مع السوق العالمية، وفق طبيعة العلاقات الجديدة التي أصبحت تسود الاقتصاد العالمي.

4. إن تعديل قوانين وقرارات النشاط الاقتصادي أصبح ضرورة لموكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية. فتكون طريقة صياغة الإستراتيجيات فاعلة للقضايا الجديدة في النظام العالمي.

5. تعزيز وتكاثف الجهود والطاقات والتنسيق في مختلف المجالات، والتي تشمل: التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات، التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص وتوزيع الأنشطة الاقتصادية،

6. تتطلب الثورة التكنولوجية الحديثة أن يسيطر عليها اجتماعياً، أي يجب على علاقات الإنتاج أن تستوعب التغيير الذي تم في وسائل الإنتاج وتنظيم العمل وبالتالي يجب موكبة التطور الاجتماعي حيث يصبح التقدم الاجتماعي مفهوماً موازياً للتقدم التكنولوجي.

إن التحديات التي يفرضها الاقتصاد الجديد تقتضي مزيداً من الجهود، والاستغلال الأمثل لكل الطاقات، لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وفي سبيل ذلك يمكننا

اقتراح مايلي:

1.توفير بيئة تكنو–اقتصادية ملائمة لاكتساب واستغلال المعرفة. وإعادة الاعتبار للفرد، بتبني سياسات التنمية البشرية المستدامة.

2.العمل على إيجاد آليات الربط بين مراكز البحث والقطاعات الاقتصادية.

3.إتباع أسلوب التنمية الموجه الذي يلجأ إلى التكامل مع الأسواق العالمية (تنسيق وتكييف التعاون الدولي)، بهدف الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية، والعمل على تكييف ذلك مع الاحتياجات.

4.إعادة هيكلة منظومة العلم والتكنولوجيا لبناء نسق وطني للابتكار والإبداع، مستفيدين من التجارب الناجحة. مما يحقق رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف قطاعات الإنتاج، والاهتمام بقضايا البحث والتطوير، قصد زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية.

5.يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيز قدرة السلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية، ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع المحلية وخاصة في مجال الصناعة كثيفة استخدام المعرفة .

6.الاهتمام بالتطور التكنولوجي، بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكييف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي. حيث يكون الاستخدام الواسع لأحدث المبتكرات والوسائل التقنية في الإنتاج، وإتباع نظام تعليمي قادر على استيعاب هذه التقنيات المتقدمة.

7.الانتقال من إستراتيجية دفاعية إلى إستراتيجية هجومية، والتي تسعى للحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق الدولية، ومن فرص الاستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي.

8.إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية من خلال عملية الخوصصة. إذا علمنا أن الفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة.

المولمش

1- د.ناصر مراد: تشخيص ظاهرة العولمة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، **ENAG**، ص**161.**

2- المرجع السابق، ص**174.**

3- عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية الاجتماعية، دار جرير للنشر والتوزيع، **2010**، ص **79**.

4- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة،دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، **2008**م، ص **323**.

5- نفس المرجع، نفس الصفحة.

6- نفس المرجع السابق، ص **324.**

7- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(*) information and communication technologie

8- باسم غدير غدير: الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار المرساة–سوريا، **2006**، ص**94.**

9- المرجع السابق، ص **7.**

10- نفس المرجع السابق ، ص**99.**

11- د.محسن أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، ط**1**، **2001**م، ص.ص **5-9.**

12- دومنيك فوراي: اقتصاد المعرفة، تر. د.محمد عرب صاصيلا، دار طلاس–سوريا، ط **1**، **2003**م ، ص **07.**

13- ياسر الصاوى: إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر مصر، ط**1**، **2007**م، ص**13.**

14- دومنيك فوراي: مرجع سابق، ص **77.**

15- ياسر الصاوى، مرجع سابق، ص.ص **16-18.**

16- إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، الوراق للنشر، **2007**، ص **20**

17- ياسر الصاوى، مرجع سابق، ص.ص **16-18**.

18- نفس المرجع سابق، ص.ص **20-21.**

19- دومنيك فوراي: مرجع سابق، ص.ص **33-34.**

20-د.ناصر مراد، مرجع سابق، ص**163.**
21- صغير عبد الصمد: واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، ع**03**، جوان **2011**م.
22-صغير عبد الصمد، مرجع سابق.
23- سوزان موزي: الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية، دار المنهل اللبناني، ط**1**، **2009**م، ص**21.**
24- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
25- باسم غدير غدير، مرجع سابق ، ص.ص**94-96.**
26- دومنيك فوراي، مرجع سابق، ص.ص **30-31.**
27- سوزان موزي، ص**14**
28- د.عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية: الجامعة بين فجوة التعلم ورهانات تطوير الأداء، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، ع**08**، جانفي **2010**م.
29- من البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي **2010-2014**م.

المراجع

1- د.ناصر مراد: تشخيص ظاهرة العولمة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، **ENAG**

2- باسم غدير غدير: الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار المرساة–سوريا، **2006.**

3- د.محسن أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، ط**1**، **2001**م.

4- ياسر الصاوى: إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر مصر، ط**1**، **2007**م.

5- صغير عبد الصمد: واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة المعيار، م.ج.تيسمسيلت، ع**03**، جوان **2011**م.

6- سوزان موزي: الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية، دار المنهل اللبناني، ط**1**، **2009**م.

7- دومنيك فوراي: إقتصاد المعرفة، تر. د.محمد عرب صاصيلا، دار طلاس–سوريا، ط **1**، **2003.**

8- د.عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية: الجامعة بين فجوة التعلم ورهانات تطوير الأداء، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، ع**08**، جانفي **2010**م.

9- إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات و المفاهيم، الوراق للنشر ،**2007 .**

10- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، **2008**م .

11- عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية الاجتماعية، دار جرير للنشر والتوزيع، **2010.**

12- نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث، **2009**م.